

**الوصية العربية
رقم (٦) لعام ١٩٨٣
بشأن الخدمات الاجتماعية العمالية**

إن مؤتمر العمل العربي المنعقد في دورته الحادية عشرة بمدينة عمان ، بالملكة الأردنية الهاشمية (مارس / آذار ١٩٨٣) ،
إذ يعتبر أن من الأهمية بمكان وضع معايير وإجراءات تفصيلية للاسترشاد بها بشأن
الخدمات الاجتماعية العمالية وهو موضوع البند التاسع من جدول أعمال الدورة ،
وقد رأى أن تصاغ هذه المعايير والإجراءات في شكل توصية ،
فإنه يقرر الموافقة على التوصية الآتى نصها ، والتي يطلق عليها التوصية العربية رقم
(٦) لعام ١٩٨٣ بشأن الخدمات الاجتماعية العمالية .

الباب الأول

المبادئ الخاصة بالخدمات الاجتماعية العمالية

المادة (١)

يجب أن يراعى في تطبيق الأحكام الخاصة بالخدمات الاجتماعية العمالية ما يلى :
(أ) أن تحقق الجانب الإنساني للعامل .

- (ب) أن تدار بطريقة تضمن احترام شخصية العامل والاحتفاظ بكرامته .
- (ج) حرية العامل في الانتفاع بالخدمات الاجتماعية العمالية وعدم إجباره على الاشتراك فيها .
- (د) عدم اعتبار الخدمات كبديل عن الأجر الذي يحصل عليه العامل .
- (هـ) أن يجد العمال في الخدمات إشباعا ل حاجاتهم النفسية والاجتماعية .
- (و) أن تهدف إلى خدمة العامل لذاته فهو ليس وسيلة أو أداة للإنتاج فقط .
- (ز) أن تحقق الصالح المشترك لكل من العامل وصاحب العمل ، وبالتالي مصلحة المجتمع .
- (ح) أن يساهم العمال في تخطيط وإدارة وتنسيق الخدمات الاجتماعية العمالية .
- (ط) أن تشمل جميع فئات العمال ولا تقتصر على فئة دون أخرى .
- (ى) أن تمتد إلى أسرة العامل .

الباب الثاني

تنظيم الخدمات الاجتماعية العمالية

أولا - على المستوى القومي :

المادة (٢)

لكي تتمكن الادارة المركزية للخدمات الاجتماعية العمالية من تحقيق أهدافها يجب أن يتضمن هيكلها التنظيمي الأقسام الآتية :

(١) قسم البحث :

ويختص بإجراء البحوث المتعلقة بالخدمات الاجتماعية العمالية وبناء الأساس العلمي للسياسات الخاصة بمجالات الخدمات ، معتمدا في ذلك على الإحصاءات والاستبيانات ،

والاستعانة في بعض البحوث بالمعاهد العلمية والكليات الجامعية ، كما يختص بمتابعة تنفيذ السياسة الخاصة بالخدمات الاجتماعية العمالية .

(ب) قسم التفتيش :

ويختص بحصر المنشآت الملزمة بتنفيذ الأحكام القانونية المتعلقة بالخدمات الاجتماعية العمالية ، وإعداد البيانات الإحصائية والتقارير المختلفة في هذا المجال، وإجراء التفتيش الدوري على هذه المنشآت ، بقصد تزويد طرفى الانتاج بالمعلومات والارشادات التي تعينهم على تطبيق القانون تطبيقاً سليماً ، وكذلك للتأكد من تنفيذ الأحكام المذكورة ، واتخاذ الاجراءات القانونية في الحالات التي يتبين فيها عدم الاستجابة لتنفيذ أحكام القانون .

(ج) قسم الاعلام والعلاقات العامة :

ويختص بتوعية المسئولين عن مختلف الأجهزة المعنية وأصحاب العمل والعمال عن أهمية توفير الخدمات الاجتماعية العمالية ووسائل النهوض بها ، وذلك عن طريق الصحفة والاذاعة السمعية والمرئية ، وعقد الندوات ، وإصدار النشرات ، وتقديم المعلومات التي تطلب من الادارة فيما يتعلق بإنشاء وتنظيم هذه الخدمات .

كما يختص بتلقي خطط ومشروعات مختلف الهيئات التي تقوم بتوفير الخدمات الاجتماعية العمالية ، والتنسيق بينها وبين خطط ومشروعات الادارة وفروعها المختلفة ، وحضور الاجتماعات التي تدعى إليها الادارة في هذا المجال .

ثانياً - على مستوى المنشآت الكبيرة :

المادة (٣)

يتولى قسم الخدمات الاجتماعية الذي ينشأ بالمنشآت الكبيرة الاختصاصات الآتية :

(أ) دراسة أحوال العمال بالمنشأة ، والتعرف على ظروف العمل بها ، وعلى احتياجات العاملين ، والمشاكل التي تعيق تكيفهم وتعرقل إنتاجيتهم ، والاسترشاد بهذه الدراسة

في تحسين أحوالهم .

(ب) التخطيط للخدمات الاجتماعية للعاملين بالمنشأة بالاشتراك مع إدارة المنشأة ومع ممثلى العاملين أنفسهم .

(ج) معاونة إدارة المنشأة في توفير كافة الخدمات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والترفيهية التي يحتاج إليها العاملون ، والتتأكد من أن هذه الخدمات تقدم على الوجه المطلوب ، وتوعيه العاملين بكيفية الاستفادة من الخدمات المخصصة لهم .

(د) معالجة الحالات الفردية بمعاونة العاملين على اجتياز ما يصادفهم من مصاعب وتحفييف ما يقابلهم من مشكلات اجتماعية أو اقتصادية أو أسرية .

(هـ) العناية ببعض فئات العاملين الذين تستدعي ظروفهم الصحية والنفسية رعاية خاصة كالعمال الجدد والأحداث والنساء والمسنين والمعوقين ، ومعالجة المشاكل المترتبة على استخدامهم ، وتنظيم الخدمات الواجب توفيرها لهم .

(و) جمع إحصاءات دورية عن الخدمات الاجتماعية التي تقدم للعاملين من حيث فئات المستفيددين منها وعدهم ومقدار البالغ التي تنفق عليها ، وأثرها على استقرار العاملين وزيادة إنتاجهم إلخ ، والعمل على تحليل هذه البيانات لمتابعة الخدمات وتقييمها والتقدم بالمقترنات المؤدية إلى النهوض بها .

المادة (٤)

يجب أن تضم لجنة الخدمات الاجتماعية العمالية التي تكون بالمنشآت الكبيرة متدربين عن العمال بأقسام المنشأة المختلفة ورؤساء المشروعات الاجتماعية الموجودة والمسئول عن قسم الخدمات الاجتماعية الذي يكون مقرراً للجنة ، ويتولى رئاسة هذه اللجنة مدير عام المنشأة ، كما يجب أن يخصص للجنة المكان والأدوات اللازمة ، وأن يمنح ممثلو العمال الوقت اللازم ل القيام بوظائفهم في اللجنة بدون استقطاع مقابل هذا الوقت من أجورهم .

ثالثا - على مستوى المؤسسات العامة :

المادة (٥)

يجب أن تتمتع المؤسسات التي تعمل على توفير الخدمات الاجتماعية العمالية بدرجة من الاستقلال تمكنها من مباشرة اختصاصاتها ، وأن تمتد خدماتها إلى المدن الهمزة ، وأن تخصص الموارد الكافية لها ، وأن يتولى إدارة كل خدمة مجلس إدارة ثلاثة أفراد ، والعمل على الارتفاع بمستوى إدارتها وتنظيمها ، وذلك لكي تحقق أهدافها على الوجه المطلوب .

الباب الثالث

تخطيط الخدمات الاجتماعية العمالية

أولا - على المستوى القومي :

المادة (٦)

- يراعى في تخطيط الخدمات الاجتماعية العمالية على المستوى القومي ما يلى :
- (أ) تلبية الحاجات الاجتماعية والصحية والثقافية والترويحية .
 - (ب) القواعد الأساسية لنجاح هذا التخطيط وهي الواقعية والتكامل والمرونة وأضطرار التقدم في الخطط والموازنة والتنسيق بين الجهود المبذولة .
 - (ج) توفير هذه الخدمات وفق الأولويات الآتية ، مع مراعاة ظروف كل قطر على الوجه التالي :

١- البرامج الخاصة بالأحداث والنساء والمعوقين والمسنين قبل البرامج الخاصة بالكبار .

-
- ٢- البرامج الإنمائية والوقائية قبل البرامج العلاجية .
 - ٣- البرامج التي تخدم تجمعات عمالية كبيرة قبل البرامج التي تخدم تجمعات صغيرة .
 - ٤- البرامج التي تخدم عمال الصناعات الصغيرة المحرومة كلياً من الخدمات قبل عمال المنشآت الكبيرة الذين تتوافر لهم بعض الخدمات .
 - ٥- البرامج التكميلية التي تلبى شتى الحاجات قبل البرامج التي تلبى حاجة واحدة .
 - ٦- البرامج الموجهة للعمال الذين يعملون في المناطق بعيدة عن العمران قبل البرامج الموجهة للعمال الذين يعملون في المدن .
 - ٧- البرامج المتعلقة بعمال الصناعات الخطرة والشاقة قبل غيرهم من فئات العمال الأخرى .
- ثانياً - على مستوى المشروع :
- المادة (٧)
- يراعى في تحديد الخدمات الاجتماعية العمالية على مستوى المشروع ما يلى :
- (أ) نوع الخدمة ومدى تلبيتها للحاجات الفعلية للعمال الصحية والثقافية والاجتماعية .
 - (ب) أنواع الخدمات الموجودة في المنطقة التي تقع بها المنشأة ومدى الاستفادة منها ، والحلولة دون الازدجاج أو التكرار لخدمات ترغب المنشأة في توفيرها .
 - (ج) طبيعة المنشأة من حيث موقعها ونوع الصناعة وظروف العمل .
 - (د) عدد الأفراد العاملين وفئات أعمارهم وحالاتهم الاجتماعية ومستوياتهم الثقافية .
 - (هـ) إدارة الخدمات الاجتماعية العمالية من حيث شكل الهيكل التنظيمي لها وأنواع ومستويات ومؤهلات العاملين بها .

(و) مدى توافر الموارد المالية الالزمه لتنفيذ برامج الخدمات الاجتماعية العماليه وضمان استمرار التمويل وكفايته .

الباب الرابع

تمويل الخدمات الاجتماعية العماليه

المادة (٨)

يراعى طبقاً لظروف كل قطر أن يتضمن التشريع نصوصاً تقضي بتخصيص الموارد الآتية لتمويل الخدمات الاجتماعية العماليه ، على أن يبين التشريع ما يجب تخصيصه من هذه الموارد على المستوى القطري أو المحلي أو على مستوى المشروع .

(أ) الاعتمادات التي تخصصها الحكومة والسلطات المحلية في ميزانيتها العامة .

(ب) الاعتمادات التي يخصصها أصحاب العمل للخدمات الاجتماعية العماليه الالزمه لعمال منشآتهم .

(ج) المبالغ التي يؤديها أصحاب العمل في صناديق الخدمات الاجتماعية العماليه على أساس مساهماتهم بنسبة مئوية من الأجر المدفوعة للعمال أو الرسوم التي تقرر على كميات المواد الأولية المستخرجة من المناجم والمحاجر أو على بعض السلع المنتجة .

(د) حصيلة أموال الغرامات التي توقع على العمال في كل منشأة .

(هـ) نسبة مئوية من موارد نقابات العمال .

(و) نسبة مئوية من ريع استثمار أموال مؤسسات التأمينات الاجتماعية .

(ز) المبالغ الرمزية التي يؤديها العمال المنتفعون بالخدمات الاجتماعية العماليه ، والتي يكون في مقدور العامل أن يتحملها بما يتناسب مع أجره .

(ح) وأية موارد أخرى .

المادة (٩)

العمل على تشجيع ودعم الجمعيات الخاصة التي تؤدي خدمات اجتماعية للعمال وتمارس نشاطها على الوجه المطلوب ، وذلك بمنحها صفة النفع العام بمقتضى قرار من السلطة المختصة ، مما يقتضى تمعتها بالمتزايا التي تقرر في هذا المجال ، كمنحها الإعانات الكافية وإعفائها من رسوم الدمة (الطابع) ، والرسوم المقررة على توثيق وإشهار وتسجيل المحررات ، والرسوم الجمركية المفروضة على ماتستورده ، وجواز قيام السلطة المختصة بنزع ملكية العقار ، أو العقارات المشغولة والمخصصة للخدمات الاجتماعية العمالية لصالح المنفعة العامة التي تقوم بها هذه الجمعيات والمؤسسات .

المادة (١٠)

يجوز أن تقوم مكاتب التأمينات الاجتماعية - في حالة وجودها - بتحصيل الاشتراكات التي يؤديها أصحاب الأعمال لصناديق الخدمات الاجتماعية لحساب هذه الصناديق .

الباب الخامس

الشروط والمستويات الواجب توافرها

في الخدمات الاجتماعية العمالية

المادة (١١)

لكي تتحقق الخدمات الاجتماعية الأساسية المذكورة فيما بعد الهدف المرجو منها ، يجب أن تتوافر بها الشروط والمستويات التي تصدر بها قرارات من السلطة المختصة ، وأن تقوم هذه السلطة عن طريق جهاز تفتيش بنشر المعلومات وتقديم الارشادات التي تساعد المنشآت المختلفة على تطبيق القرارات المذكورة تطبيقا سليما ، والتتأكد من تنفيذ أحكامها .

المادة (١٢)

يجب أن تحدد المستويات المشار إليها في المادة السابقة بصفة خاصة مواصفات المباني والمتطلبات الصحية للخدمات والتسهيلات المقدمة ومؤهلات الموظفين .

ويجب أن تساعد الادارة المختصة في تسهيل استفادة العمال من الخدمات .

كما يجب أن تعمل على توفير التدريب اللازم للموظفين الذين يقومون بمختلف الخدمات الاجتماعية العمالية .

أولا - خدمات الإسكان :

المادة (١٣)

يجب فيما يتعلق بخدمات الإسكان مراعاة الأمور الآتية :

(ا) يجب على صاحب العمل قبل إنشاء مساكن للعمال أن يتقدم للادارة المختصة بالبيانات بإنشاء هذه المساكن للحصول على موافقتها .

(ب) يجب أن يحدد موقع المساكن بالنسبة إلى المنشآت الصناعية المجاورة أو الأعمال التي ينتج عنها مواد تسبب تلوث الجو ، كالبخرة والدخان والغبار ، وغير ذلك من المخلفات المعاشرة أو الصلبة ، بحيث لا تتعرض منطقة المساكن للتلوث .

(ج) يجب أن تتوفر في المساكن كافة الشروط الصحية من حيث المساحة والارتفاع والتهوية والإنارة .. إلخ .

(د) يجب أن تزود المساكن بكافة المرافق الصحية وبمورد مياه صحي .

(هـ) يجب أن يزود كل مسكن بالمعدات الالزمة للنوم وحفظ الملابس ، وذلك بما يكفي بالنسبة لعدد العمال وأفراد عائلاتهم .

(و) يجب في المجموعات السكنية أن تزود باحتياجات القاطنين من محال لبيع الحاجيات

الأساسية ومستوصف ومركز لرعاية الطفولة والأمومة ودور حضانة ومدرسة ابتدائية
ودور عبادة (مصلى) وناد ، والاستعانة بزيارات صحيات اجتماعيات لتوسيعية أسر
العاملين من النواحي الصحية والاجتماعية .

(ز) يجب ألا يتكلف العامل للحصول على المسكن المناسب أكثر من نسبة معقولة من دخله،
وألا يتضمن الإيجار أى ربح تجاري .

(ح) يجب معاونة العمال الذين يعملون بالمنشآت القائمة بالمدن على استئجار أو تملك
المسكن الملائم ، وتزويدهم بالارشادات القانونية التي قد يحتاجون إليها في هذا
المجال .

(ط) يجب منح بدل سكن للعاملين المنقولين من مقر أحد فروع المنشأة بموطنهم الأصلي
إلى مقر فرع المنشأة الذي نقلوا إليه .

ثانيا - خدمات التغذية :

المادة (١٤)

فيما يتعلق بخدمات التغذية ينبغي مراعاة الشروط الآتية :

(ا) يجب تهيئه المكان المناسب في المنشأة لتقديم وجبات ملائمة اذا كان عدد العمال
المشتغلين يزيد عن الحد الأدنى المعين ، أو اذا كان ذلك مرغوبا فيه لأى سبب آخر
تحدده السلطة المختصة ، مع مراعاة الطلب على هذه التيسيرات والاستفادة المرتقبة
منها .

(ب) يجب تكوين لجنة لإدارة المطعم تضم ممثلين عن الادارة وعن العمال

(ج) يجب أن يتوافر في قاعات تناول الطعام التهوية والإضاءة الكافية والمناضد المناسبة
وتيسيرات جلوس كافية العدد ، وأن يكون بعيدا عن التلوث بالغبار ومصادر الروائح
الكريهة .

(د) يجب في المنشآت التي يكون عمالها موزعين على مواقع عمل متعددة تهيئة مقاصف متنقلة لتقديم الوجبات الغذائية الملائمة .

(ه) لا يجوز إدخال المقاصف المتنقلة في أماكن العمل التي تجري فيها عمليات خطرة أو ضارة من غير المرغوب فيه تناول العمال للطعام والشراب فيها .

(و) يجب أن يتوافر في الوجبات الغذائية كل العناصر الغذائية الضرورية بكميات كافية ، وأن تكون متفقة مع عادات ومويل وأنواع العمال .

(ز) يجب أن يوفر للعمال التيسيرات الكافية لشراء الأغذية والمشروبات في الجهات التي لا توجد فيها مثل هذه التيسيرات .

(ح) لا يجوز بأى حال إلزام العمال باستعمال أى من التيسيرات فيما عدا الحالات التي تقضى بها القوانين واللوائح الوطنية لأسباب صحية .

(ط) لا يجوز تحمل العامل المنفع بالتجذية أكثر من ثلث تكاليف الوجبة الواحدة.

(ئ) يجب العمل على توعية العاملين بشأن التغذية المناسبة و اختيار الأطعمة الملائمة ، وحثهم على الأخذ بالعادات الغذائية السليمة .

ثالثا - توفير وسائل الانتقال :

المادة (١٥)

يجب فيما يتعلق بتوفير وسائل الانتقال مراعاة الشروط الآتية :

(أ) في حالة استخدام سيارات ركاب لنقل العمال من وإلى الأماكن التي لا تصل إليها وسائل المواصلات العادية ، يجب أن تكون هذه السيارات مزودة بالمقاعد الكافية ووسائل الوقاية من العوامل الجوية ، كما يجب فحص هذه السيارات بصفة دورية للتأكد من صلاحيتها .

(ب) يجب إقامة مظلات واقية في أماكن تجمع العمال التي ينتظرون فيها والمحصصة لوقف السيارات المعدة لنقلهم .

(ج) يجب على المنشآت التي يعمل بها عمال يعانون مشقة خاصة في الانتقال إلى مكان العمل ومنه بسبب عدم كفاية خدمات النقل العام أو عدم توافق جداول مواعيد النقل أن تسعى لدى المؤسسات القائمة بالنقل العام ل تقوم بالتعديلات والتحسينات في خدماتها .

(د) يجب على المنشآت التي يعمل بها عمال يصادفون صعوبات في انتقالهم بسبب شدة أعباء النقل ، وازدحام المرور في ساعات معينة ، أن تعمل على تعديل أو مطابقة بدء وإنهاء العمل في المؤسسة كلها ، أو في بعض أقسامها بعد التشاور مع العمال الذين يخصهم الأمر .

(ه) يجب منح بدل انتقال لعمال المنشآت على النحو الذي يتافق عليه بين صاحب العمل وبين العمال الذين يخصهم الأمر ، وذلك في المناطق التي تكون فيها وسائل النقل العام غير كافية ، واستعمالها غير عملي ، وذلك بدلاً من قيام المؤسسة بتهيئة وسائل النقل .

(و) يجب على المؤسسات أن ترتيب وسائل انتقال كافية وميسرة عن طريق خدمات النقل العام ، أو بوسائل أخرى لمقابلة احتياجات عمال الورديات (المناوبات) في فترات النهار أو الليل التي تكون خلالها وسائل النقل العام غير كافية أو لا يمكن استعمالها عملياً أو غير موجودة .

(ز) يجب تسهيل حصول العمال على دراجات لانتقالهم إذا ما رغبوا في ذلك وتسديد ثمنها على أقساط شهرية معندة تستقطع من أجورهم ، والعمل على إنشاء مأوى مناسب يمكن أن يوضع فيه العمال دراجاتهم .

(ح) يجب في حالة استخدام العمال في انتقالهم وسائل النقل العام أن تساهم المؤسسة

التي يعملون بها في تيسير استخراج الاشتراكات الخاصة بهذه الوسائل

(ط) يجب إحاطة العاملين علماً بالبيانات الخاصة بخدمات النقل وبنوع خاص الإعلان في مكان العمل عن مواعيد القطارات وأرقام سيارات الركوب ومواعيدها.

رابعاً - وسائل التثقيف والترفيه :

المادة (١٦)

يجب فيما يتعلق بتوفير وسائل التثقيف والترفيه مراعاة الشروط الآتية :

(أ) يجب اتخاذ التدابير المناسبة لتهيئة وسائل الترفيه عن العمال في المؤسسات الكبيرة التي يعملون بها ، حيثما تكون التيسيرات المناسبة التي تنظمها هيئات عامة أو خاصة غير متوافرة فعلاً .

(ب) تعتبر الأندية وسيلة مناسبة لاستثمار أوقات الفراغ ، على أن تتوافر بها المرافق التي تيسّر لها تحقيق أهدافها ، وأن يشرف عليها رواد مدربون على عملية الريادة .

(ج) يجب إشراك العمال في وضع برامج النشاط بالنادي بحيث تتفق مع ميولهم واستعداداتهم وأن تتماشى مع ظروفهم .

(د) يجب الاستفادة من أيام الأجازات الأسبوعية والسنوية عن طريق تنظيم الرحلات والأسفار والإقامة في المعسكرات .

(هـ) يجب في تنظيم الأنشطة التعليمية إعطاء الأولوية لبرامج محو الأمية بين العمال ، وبرامج دراسية لتزويدهم بالمعلومات الأساسية التي يحتاجونها في حياتهم ولتعاونهم على التكيف مع ظروف المجتمع الصناعي .

خامساً - دور الحضانة :

المادة (١٧)

يجب فيما يتعلق بدور الحضانة مراعاة الشروط الآتية :

- (أ) يجب أن يكون مكان دار الحضانة قريباً من مكان العمل بقدر الإمكان ، وألا يكون موقعه ملاصقاً لـ جزء من مكان العمل توجد به وتنواد عنه مواد تسبب تلوث الجو ، أو تجري فيه عمليات ينتج عنها ضوضاء .
- (ب) يجب أن تتوافر في البناء الذي يتخذ مقراً للدار كافة الشروط الصحية .
- (ج) يجب أن تؤثر الدار وتجهز بشكل ملائم وعلى الأخص أن يعد سرير للنوم لكل طفل وأن يوفر الأثاث واللعبة الكافية .
- (د) يجب أن يخصص لكل طفل ملابس نظيفة وصابون ومناشف أثناء وجوده في الدار ، وأن يصرف له مالاً يقل عن نصف كيلوجرام حليب نقى يومياً .
- (هـ) تؤدى كل عاملة ترغب في الانتفاع بخدمات الدار اشتراكاً شهرياً لا يزيد عن ٥٪ من مجموع أجراها الشهري عن الطفل الأول ، ويُخفض هذا الاشتراك بواقع ١٪ عن كل طفل آخر .
- (و) يشكل مجلس إدارة الدار من ممثلين لصاحب العمل وللعاملات للإشراف على سير العمل واعتماد برامج تربوي يحقق الأهداف التي أنشئت من أجلها دار الحضانة ويتافق واحتياجات الطفل ونموه .
- (ز) يعين بدار الحضانة مشرفة مؤهلة ومربيات لديهم الاستعداد للعمل مع الأطفال ، وذلك بواقع مربية لكل ٢٠ طفل .

سادسا - الخدمات الصحية :

المادة (١٨)

يجب العمل في المنشآت الكبيرة على توفير الخدمات الصحية الآتية :

- (أ) إجراء اختبارات للعمال المرشحين للعمل للتعرف على كفايتهم وقدرتهم على القيام بالعمل الذي سيؤدي اليهم ، وإجراء فحص طبي لهم للتثبت من لياقتهم الصحية لهذا العمل ، حتى لا يلحقوا بالعامل الذي لا يوفق استعدادهم فيضر بهم وبالمنشأة في نفس الوقت .
- (ب) يجب أن تتوافر مراافق صحية لائقة وكافية للأغتسال والاستحمام مزودة بمياه ساخنة إذا تطلبت طبيعة العمل ذلك ، مع توفير المواد الازمة ، وكذلك توفير موارد كافية من المياه الصالحة للشرب ، وعدد كاف من أكواب الشرب .
- (ج) يجب حيثما كان العمال يعملون في عمليات تستلزم ارتداء ملابس للعمل معرضة للتلوث أو الاتساح أو الصبغة أو البلى أن توضع تحت تصرفهم حجرات خاصة لحفظ وتغيير ملابسهم ، وأن تتوافر بها دواليب خاصة يمكن غلقها .
- (د) يجب تهيئة المقاعد في المنشآت التي يتاح فيها للعمال والنساء والأحداث والمعوقين فرص الجلوس خلال أوقات العمل ، بحيث يكون عدد المقاعد كافيا وعلى قرب معقول من موقع عمل العمال .
- (هـ) يجب إعداد غرفة للراحة في الحالات التي لا تتوافر فيها وسائل أخرى لراحة العمال في أوقات العمل ، وذلك طبقا لطبيعة العمل وظروفه ، وعلى الأخص تجهيز غرفة الراحة للنساء العاملات وللعمال المستغلين في الأعمال الشاقة المجهدة أو الأعمال التي تتطلب فترات راحة قصيرة أو عارضة خلال أوقات العمل .
ويجب أن يتوافر في هذه الغرفة التهوية والإضاءة الكافية ومقاعد للجلوس مناسبة بعداد كافية .

(و) يجب أن تتمشى أو تكيف طرق ووسائل العمل مع مقتضيات الصحة العامة والصحة البدنية والعقلية وراحة العمال ، وذلك كلما أمكن .

(ز) يجب في المستويات التي تقام لعلاج أفراد أسر العمال أن تقوم بتقديم الخدمات الطبية على مستوى الممارس العام (الطبيب العام) وعلى مستوى الأطباء الأخصائيين ، بما في ذلك الرعاية الطبية المنزلية عند الاقتضاء ، وصور الأشعة والتحاليل الطبية الضرورية اللازمة .

سابعا - الخدمات الاجتماعية لبعض فئات العاملين :

المادة (١٩)

يجب العمل على تقديم الخدمات الآتية لفئات العاملين التي تحتاج لرعاية خاصة :

(أ) العمال الجدد : بتوفير برامج التعريف ، وتعاونتهم على الاندماج مع أسرة المنشأة ، وتزويدهم بالمعلومات الضرورية عن المنشأة وعن حقوقهم وواجباتهم .

(ب) الأحداث : بالعمل على أن تسند إليهم الأعمال التي لا تضر بصحتهم أو تعرضهم للإصابة ، وعدم تشغيلهم بأجر على أساس الانتاج ، وعدم تشغيلهم ليلاً أو ساعات إضافية ، وتنظيم برامج ثقافية وترفيهية مناسبة لهم ، وتزويدهم بالأغذية الملائمة لاحتياجات نموهم .

(ج) النساء : بالعمل على عدم إسناد عمل ليلى لهن ، وأن لا تسند اليهن أعمال شاقة أو مضنية أو مضرية بالصحة ، وضمان تمنع الأم بالراحة قبل الوضع وبعده ، وعدم تشغيلها ساعات إضافية أو بالانتاج أثناء الحمل ، وإنشاء دار للحضانة يعهد إليها بحضانة أطفال العاملات .

(د) المسنون : بدراسة حالة كل عامل مسن ومساعدته في حل مشاكله المهنية والمعيشية ، وفحص العمال المسنين بصفة دورية في فترات متقاربة ، ووضع كل منهم في العمل الذي يتفق مع إمكانياته ، وقصر تشغيلهم على المناوبات النهارية ، وعدم تشغيلهم

على أساس الأجر بالانتاج ، وتزويدهم بالإرشادات التي تساعد على تكيفهم الاجتماعي بعد تقاعدهم .

الباب السادس

التعاون بين الدول العربية

المادة (٢٠)

يشمل التعاون بين الدول العربية بشأن نشر ودعم الخدمات الاجتماعية العمالية - فيما بين ما يشمل بنوع خاص - المجالات الآتية :

- (أ) أن تكفل في دولة ما تيسيرات تدريب أفراد مختارين من دولة أخرى بغية معاونتهم على اكتساب مهارات وخبرات في الخدمات الاجتماعية العمالية غير متوفرة في بلددهم .
- (ب) إعارة ذوى الخبرة من الموظفين من دولة إلى أخرى للمعاونة في تنظيم الخدمات الاجتماعية العمالية .
- (ج) التبادل المنتظم للمعلومات الخاصة بالخدمات الاجتماعية العمالية .
- (د) العمل على توحيد التعريف والمصطلحات والمقاييس المتعلقة بالخدمات الاجتماعية العمالية ، وكذلك توحيد طرق جمع وتبويب إحصاءات هذه الخدمات وتقديم المعونات الضرورية لتمكن الادارات المختصة بالإحصاءات المذكورة في الأقطار العربية من النهوض بوظيفتها في هذا المجال ..

(هـ) العمل على دعم الدراسات المتخصصة في الخدمات الاجتماعية العمالية بمعاهد الخدمة الاجتماعية وكليات ومعاهد الدراسات الاجتماعية .

والمساهمة في إعداد وتكوين الأخصائيين الاجتماعيين في مجال الخدمات الاجتماعية

العمالية بتيسير عقد اجتماعات دورية للقائمين على هذه المعاهد لدراسة وسائل النهوض ببرامج الدراسة المتعلقة بالخدمات المذكورة وسبل تطويرها .

(و) أية وسائل أخرى للتعاون تهدف إلى تسهيل قيام الخدمات الاجتماعية العمالية طبقاً لاحتياجات وظروف كل بلد .

الباب السابع

أحكام عامة

المادة (٢١)

تسري بشأن متابعة تطبيق هذه التوصية الأحكام الواردة في نظام اتفاقيات و Recommendations العمل العربية .

* * *

(٣٢٢)